دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية

د. غسان كريم مجذاب
كلية العلوم/ الجامعة المستنصرية

المقدمة:

لا شك أن رأس الدولة في جميع النظم السياسية لدول العالم، بصرف النظر عن شكل النظام السياسي(برلماني ، مختلط ، ونظام حكم الجمعية)، يحتل دوراً فاعلاً ومؤثراً في عملية تقرير السياسة الداخلية والخارجية، وإذا كان النظام السياسي ملكياً فأن الأمر أكثر أهمية بالنسبة لسلطات وصلاحيات الملك السياسية والدستورية ، ولا سيما في الدول الحديثة او غير النامية سياسيا .

ومع تطور الزمن وقيام الثورات والانتفاضات الشعبية ضد الانظمة الملكية في كثير من دول العالم أقيمت أنظمة جمهورية في بعضها وحدت من سلطات وصلاحيات المؤسسة الملكية، و في البعض الآخر (بالنسبة للمملكة المغربية) بقيت المؤسسة الملكية محافظة على دورها ومكانتها في النظام السياسي كما هو الحال في المملكة المغربية، إذ بقي النظام الملكي السياسي محافظ على دوره ودور الملك الحاسم فيه ، وذلك يعود لأسباب عديدة تتمحور حول الشرعية السياسية التي اكتسبها الملك من قنوات عدة، تاريخية ودينية وشعبية . وهذا ما يجعل النظام المغربي يعتبر الملك رمزاً لشعبه وبالتالي يسبغ عليه هالة وقدسية لتعبئة الشعب حوله والالتزام بعدم المساس بسيادة شرعية الملك، واعتباره شخص مصون وخارج مسئولية النقد والرقابة والمحاسبة رغم مشاركته الفعلية في الحكم بصور واساليب عدة ، وقد تكرس ذلك دستورياً.

ولأهمية الموضوع ارتأينا دراسته بناءً على الفرضية الآتية:-

يتمتع الملك المغربي بسلطات وصلاحيات سياسية ودستورية لاتضاهيها سلطات أية مؤسسة أخرى، وبالتالي فله دور رئيسي وحاسم في النظام السياسي المغربي، وفي الوقت ذاته إلتزم الملك بضرورة الأخذ بالنظام الديمقراطي الذي يفسح المجال لمشاركة كل الجماهير المغربية في المملكة.

وفي هذا الإطار نرى أن من المناسب استخدام منهجا مركبا يجمع بين المنهجين التاريخي والتحليلي لدراسة التطورات السياسية والدستورية، والتعرف على دور الملك المغربي في النظام

قبل وبعد الاستقلال ووفقاً لذلك ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى سلطات وصلاحيات الملك المغربي قبل الاستقلال بدءاً بمرحلة فرض الحماية الفرنسية على المملكة وسوف نحاول تأشير دور الملك في هذا النظام وما هي صلاحياته السياسية والدستورية التي أقرها نظام الحماية وكيف تعامل السلاطين والملوك المغاربة مع هذا النظام من جهة ومع الشعب المغربي من جهة أخرى.

أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه الكيفية التي نشأ فيها النظام الدستوري للمملكة المغربية وكيف تطور، ثم نبين دور الملك في النظام السياسي المغربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، وكيف أن الملك أصبح يسود ويحكم في الوقت نفسه مع دعوته وتأكيده (محمد الخامس أو الحسن الثاني) إلى ضرورة تطبيق الديمقراطية الحقيقية التي تتناسب والشعب المغربي وذلك في المبحث الثالث.

أما المبحث الرابع فسيتضمن بيان دور سلطات وصلاحيات الملك بعد الاستقلال ثم نتناول في المبحث الأخير وهو المهم والأهم باعتقادنا وذلك لأننا حاولنا جاهدين تسليط الضوء على التجربة المغربية في مجال تطبيق الديمقراطية وإفساح الملك المغربي المجال أمام المشاركة السياسية للشعب المغربي، على أن تكون في حدود معينة يرسمها الملك نفسه لكي تبقى في الإطار الشكلي مع اعترافنا وإقرارنا بأن هذه التجربة ورغم المأخذ والمؤشرات السلبية التي قد تسجل عليها ورغم العراقيل والمعوقات التي وضعت أمامها فأنها بحق تعد تجربة فريدة ومتميزة ليس على صعيد الوطن العربي بل على صعيد العالم الثالث أجمع.

المبحث الأول:

سلطات وصلاحيات الملك قبل الاستقلال

بعد أن استطاعت فرنسا حمل ألمانيا على الاعتراف (بنص المعاهدة) بحقها في حرية التصرف في المغرب لم يعد هنالك ما يعوق احتلال فرنسا للبلاد ففي 30 مارس (آذار) 1912 ألزم المولى بالتوقيع على معاهدة الحماية الشهيرة، ولم تتضمن المعاهدة تنازل السلطان عن حقوقه المشروعة ولا قبول المغرب بحق فرنسا في تحويل البلاد إلى مستعمرة تابعة لها بل تعهدت بضمان استقلال المغرب ووحدة أراضيه، وكان دورها هو إدخال اصلاحات أساسية، وحماية البلاد، وتخطيط السياسة الخارجية وأعداد المغرب تدريجياً لاسترجاع سيادته الكاملة[1]، لذلك يمكن القول أنها دخلت المغرب بحجة المرشد والموجه لا سيّما إدارياً وسياسياً.

ثم تنازل مولاي حفيظ عن الملك لأخيه مولاي يوسف الذي توفي عام 1927 وخلفه محمد الخامس، ومن المؤكد لم يكن بإمكان الملك تنفيذ سلطته بشكل فعلي تحت الحماية الأجنبية وكان الملك مدركاً لذلك ولكن لم يكن أمامه خياراً آخر. وكان بإمكان السلطة الفرنسية أن تعيّن المرشح الذي تريده لو لم يفعل ما حملته عليه[2].

وقد كان هم المغاربة في تلك الظروف أن يكون السلطان من العائلة المالكة وسليل الأسرة الهاشمية لذلك لم يكن هنالك أثر لأي خلاف حينما جلس محمد الخامس على العرش[3].

وكان لزاماً على محمد الخامس أن يعترف أن نظام الحماية أنقذ المغرب من التدهور الذي كان سائداً في عهد أسلافه، ومع مرور الزمن بدأت فرنسا التزاماتها حيال ميثاق (الجزيرة الخضراء) عام 1906 الذي تضمن (سيادة وحرية السلطان). ورغم هذه الضمانة الرسمية ظل محمد الخامس مجرداً من أية سلطة تجعل سيادته أو حريته حقيقة ملموسة بل بقيتا محصورتين في مظهرهما الرمزي. فلم تكن له أي سلطة حتى في تعيين أي شخص، وفي أي منصب بدون أذن الإقامة العامة[4].

وإزاء ذلك كله كان طبيعياً أن يتجه محمد الخامس نحو حزب الاستقلال، ولم يكن هنالك احتمال آخر غير تبنيهما قضية مشتركة وكان يدرك أن أسباب ذلك سوف يساء فهمها. وان بعد نظرته سوف لا يقدر حق قدره، ولو أنه قبل إجراءات الحماية دون جدال وصفح عن اتساع النطاق الاستعماري داخل بلاده، أي لو أنه رضي أن يبقى ألعوبة بيد السلطة الفرنسية لبادرت إلى تحقيق كل نزواته[5].

ورغم ما كان يتمتع به السلطان من مكانة بين شعبه لا سيما بعد أن أشار إلى الاستقلال العاجل الذي وجد صدى واسعاً لدى هذا الشعب، فأن السلطات الفرنسية كانت تعده رئيساً صورياً وقد تحدث الفرنسيون عن محمد الخامس مدعين أنه لا يتمتع بنفوذ واسع النطاق بين مواطنيه، وأن حزب الاستقلال الذي ينتمي إليه الملك يمثل أقلية لا يحسب لها حساب، وأن الهوة بين العرب والبربر عميقة إلى حد تتأكد معه ضرورة وجود حماية أجنبية درءاً لأي اصطدام(6).

وعلى ذلك كانت السلطة الفرنسية تسعى جاهدة لتشويه صور السلطان لإثبات عدم قدرته على إدارة البلاد وتحقيق الأمن والاستقرار فيها، وتحاول خلق فجوة واسعة بينه وبين الشعب المغربي وصولاً إلى تجريده من أية سلطة كانت(7).

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان ومستشاره يدركون مدى وعمق المطامح الوطنية أكثر من أشد المسؤولين الفرنسيين يقظة وكانوا يدركون أيضاً أن الظروف وإن كانت تمنع الجهر بتلك المطامح فأن عدم الرضا الخفي عن الأمر الواقع كان واسع الانتظار. ومع ذلك لم يكن السلطان ولا أصدقاؤه الوطنيون يكنون العداوة لفرنسا بل كانوا معجبين بها، ولا يتصورون أن استقلال بلادهم يعني المقاطعة معها بل كانوا حانقين على نظام الحماية الذي كانت تمثله، والذي كانوا يؤمنون بأنه نظام معيق(8).

وفي الوقت الذي كان يتصور السلطان أن مستقبل المغرب لا بد له أن يكون في أطار ملكية دستورية يعمل فيها الملك مع حكومة ديمقراطية تشكل بعد انتخابات برلمانية نزيهة، ولكن هذا النوع من الملكية الديمقراطية المستوحى من التجربة البريطانية كان يستحيل تحقيقه مع الاعتراف لبعض الباشوات أسياداً على مناطق واسعة من المملكة، وذلك لأن من البديهي أن الباشوات المستقلين والسلطة المركزية لا يتعايشان معاً لا سيما وأنهم (أي الباشوات) كانوا يلاقون تشجيع الفرنسيين وكان من الصعب على حزب الاستقلال التقدمي وعلى السلطان نفسه تحمل هذا النظام الطبقي الذي يرتكز على مسميات واهية، ولأسباب مخالفة تماماً كان الفرنسيون يسعون لاستمرار هذا النظام وسلب السلطان حق القضاء أو أقيامه باختيار المرشحين عوضاً عن ذلك(9).

ومن جانب آخر كانت الأوساط الفرنسية تتهم السلطان بعدم رغبته في السير بالبلاد نحو الاتجاه الديمقراطي، حتى أن الصحف الفرنسية كانت قد نشرت أن السلطان يعارض في إعطاء المغاربة حق الانتخابات(10)، واستمرت بتشويه سمعة السلطان حتى أن بعض الصحف ذكرت مراراً أن السلطان عدو فرنسا وأنه مفصول عن شعبه بهوة سحيقة وأن حزب الاستقلال يضم مجموعة من المحرّفين لا تقدر المسؤولية ولا يجب منحها اهتماماً كبيراً(11)، وبالرغم من كل ذلك فأن

السلطان أصبح في نظر المغاربة رمزاً للوطنية وزاد التفافهم حوله وتمسكوا بزعامته وقد كان محمد الخامس وشعبه يدركان أن مطالبتهما بالاستقلال قد فتحت صفحة جديدة من تاريخ المغرب الأمر الذي زاد من قلق الحكومة الفرنسية، وفي تلك الأثناء أخذت الأخيرة تضغط على السلطان لكي يشجب ويدين حزب الاستقلال تمهيداً لإنهاء دوره، لأن السلطة الفرنسية كانت تعتقد أن القضاء عليه يقضي على كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين وبالتالي تعود السلطة لبسط سيطرتها على البلاد بحرية(12).

ومع ضعف موقف السلطان، فأنه رد على السلطة الفرنسية بأنه فوق الهيئات بوصفه ملكاً للبلاد، ولا يمكنه إدانة الحزب وإقالة أعضائه من الحكومة، لأنه لم يقم بنشاط غير مشروع، وبعد ذلك أخذت الصحافة الفرنسية توعز بعزل السلطان عن العرش لا سيما بعد أن أدركت السلطة الفرنسية قوة ومدى الوطنية المغربية وبالفعل أخذت الأخيرة توجه الاتهامات إلى محمد الخامس وقد طالبته بالتنازل عن العرش لكنه رفض بشدة، وقد قامت السلطة الفرنسية بنفيه خارج البلاد عام 1953(13)، وبهذا أصبح السلطان أحد الحكام البارزين في تاريخ البلاد واكتسب شعبية كبيرة وأصبح رمزاً للنضال الوطني، أنه في الوقت الذي صاغ المطامح الوطنية نحو الاستقلال كان ضحية، وبذلك أصبح بطلاً وطنياً يسمو على أية شخصية في المغرب وقد اصبحت تضحية الملك هذه هي القاعدة الأساسية لكل نشاط وطني منذ هذا التاريخ(14).

ثم نصب بن عرفة على العرش في 21 أغسطس (آب) 1953 وقد كان ضعيف الشخصية ولم يكن متعلماً ولم تكن له تجربة سياسية أو أدارية وقد كان متفرداً حائراً ينتظر ما يأمر به الفرنسيون (15)، ولما كانت السلطة الفرنسية في المغرب قد اهتمت في عهد الحماية بالضغط على السلطان وعلى الشعب لتفعيل المشروعات التي كانت موقوفة من خلال السلطان(16)، فقد وَقَّعَ بن عرفة على كل الوثائق التي تفوض السلطات كافة للفرنسيين، والتي كانوا قد استولوا عليها من قبل منتهكين كل القوانين والأعراف الدولية، وبذلك أصبحت المملكة المغربية مستعمرة بنصوص قانونية بعدما كانت محمية تعامل في واقع الأمر، معاملة المستعمرة(17).

إن هذه التطورات دفعت الشعب المغربي لشن حرب التحرير الشاملة، وكان رمز هذه الحرب هو محمد الخامس الذي أصبح في نظر الجميع غاية للمطامح الوطنية(18)، وبعد أن ازدادت الأوضاع سوءاً اضطرت الحكومة الفرنسية للموافقة على رجوع محمد الخامس من المنفى لا سيما بعد أن أدركت أن المشاكل العالقة بينها وبين المغرب لا يمكن حلها بدون وجود الأخير الذي

استطاع بفضل مكانته وحنكته السياسية أن يحصل على توقيع اتفاقيات الاستقلال مع فرنسا وإسبانيا وامتناع النظام الدولي بأرجاع مدينة طنجة في حظيرة الوطن الأم وذلك عام 1956[19].

وعلى ذلك أضفى المنفى هالة بطولية على شخصية محمد الخامس رغم أنها لم تكن تخلو من جاذبية وبالتالي أصبح السلطان محور الاهتمام، فعندما عاد محمد الخامس إلى العرش ازدادت سمعته وتدعمت، وقد كانت تلك العودة انتصاراً حققه السلطان على الاستعمار، ولم يكن خافياً أن موقف القوى الوطنية التي جعلت من مبدأ عودة السلطان الى العرش شرطاً مسبقاً لكل حل سياسي للأزمة المغربية قد ساعدت على تعزيز قوة استقلال المغرب كقوة سياسية أساسية في النظام السياسي المغربي[20]، ومن بداهة القول أن يتولى أبناء البلاد زمام الأمور في إدارة دفة الحكم بعد الاستقلال عام 1955 ابتداءً بالملك الذي كان رمزاً للنضال الوطني إلى جانب حزب الاستقلال والشعب المغربي الذي خاض حرب التحرير ضد المستعمرين وبكل تأكيد كان للملك (محمد الخامس) حصة الأسد في إمساك زمام الأمور في توزيع السلطات التي يسيطر على معظمها في أطار ملكية دستورية ديمقراطية، وهذا ما نسعى لبحثه ولكننا نجد من المناسب أن نبحث قبل ذلك في نشأة النظام الدستوري للمملكة المغربية.

المبحث الثاني:

نشأة وتطور النظام الدستوري في المملكة المغربية

كان لموافقة السلطان عبد العزيز على مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء والمنعقد عام 1906 والتي أخضعت المغرب للسيطرة الاقتصادية الأوروبية ردة عنيفة لدى الشعب المغربي، وقد حاولت في البدء مجموعة (لسان المغرب) إصلاح الإدارة والقضاء على الفساد السياسي فتقدمت إلى السلطان عبد العزيز بمشروع دستور يعدّ الأول من نوعه في المغرب نظراً لاحتوائه على مبادئ دستورية من طبيعة أوروبية تعدل من نظام السلطة الذي كان قائماً، ونظراً لأهمية المحاولة سنحاول التعرض لبعض الأحكام التي تضمنها في مواده الـ92، إذ نص في المقدمة على أن المغرب دولة شريفية مستقلة دينها الإسلام تكفل الحريات الفردية للمواطنين من حرية الكتابة والتعبير شرط احترام النظام العام وتضمن حق الملكية وإلزامية التعليم الابتدائي ومنع خرق مقر السكنى.

وفيما يخص هيئات السلطة نص الدستور المذكور على ان السلطان هو أمير المؤمنين وقائد القوات المسلحة وصاحب الحق في تعيين الموظفين والموافقة على قرارات مجلس الوزراء

والمجلس الاستشاري ، اما مجلس الوزراء الذي يقف على رأسه رئيس يسمى (الوزير الأكبر) ويعينه السلطان، وخمسة وزراء للوزير الأكبر بموافقة المجلس الاستشاري وقبول السلطان، ويتألف المجلس الاستشاري من مجلسين: مجلس الأمة ومجلس الأعيان، يتم انتخاب أعضاء الأول من قبل الشعب لمدة أربعة سنوات ويتم تعيين اعضاء الثاني من قبل السلطان ومجلس الوزراء ومجلس الأمة ومجلس العلماء[21].

وبالرغم من أن هذه المحاولة الدستورية لم يكتب لها النجاح (إذ ثار الإشراف والعلماء على السلطان وخلعوه لتوقيعه على مؤتمر الجزيرة الخضراء). يعد مشروع عام 1908 أول محاولة مغربية للأخذ بالنظام الدستوري الديمقراطي (على الأقل من حيث الشكل) على أساس الأسلوب العصري في وضع الدساتير الحديثة المعمول بها في الدول الكلاسيكية التقليدية مع بقائه من حيث المضمون بالاستمساك بهدي القرآن الكريم وأحكام الشريعة الإسلامية[22].

وبعد أن خاض الشعب المغربي كفاحاً وطنياً بطولياً ومنذ أن فرض نظام الحماية عام 1912 على البلاد بعد تقسيمها إلى مناطق نفوذ ثلاث، فرنسية وإسبانية ومنطقة طنجة التي بقيت خاضعة للإدارة الدولية وبذلك احتكر المستعمرون ثروات البلد على حساب الطبقة الكادحة من الشعب المغربي[23]، وقد طالب الوطنيون في المملكة بإقامة نظام الملكية الدستورية حتى أن الملك نفسه كان قد صرح بذلك أثناء المعركة ضد الاستعمار، غير أن الملك محمد الخامس كان يرى من الضروري في المرحلة الأولى إقامة جمعية استشارية ووعد الشعب المغربي بإنشاء نظام نيابي حينما تتهيأ الظروف الملائمة بحجة أن الدول الناشئة تحتاج إلى تطوير أجهزتها الإدارية قبل أن تفكر في التطوير السياسي والمغرب بالذات كان بحاجة إلى سلطة فعالة لما تعرض له من تمزق سياسي فضلاً عن اختلاف التركيب الاجتماعي[24].

وما أن أعلن استقلال المملكة المغربية عام 1955 بعد المعارك التي خاضها الشعب المغربي توج هذا الاستقلال في آذار 1956 الذي استكمل فيه المغرب استقلاله السياسي من الناحية القانونية وأصبح يعرف بالمملكة المغربية كدولة ذات سيادة وعضواً في الجامعة العربية والمنظمة الدولية[25].

لذا فقد ورثت المملكة المغربية تركة ثقيلة جداً وقد عمل الملك محمد الخامس جاهداً لإصلاح ما فسد، وواجهته مصاعب جمة في بناء الدولة الجديدة وكان عليه أن يتخلص من كل ما يمت إلى الاستعمار وما خلفه من رواسب وكان عليه أن يجهز البلاد بمؤسسات سياسية جديدة تنظم شؤون الدولة الحديثة، وتأخذ على عاتقها مهمة البناء وإصلاح كل ما أفسده المستعمر.

وكان من متطلبات ذلك تأليف أول وزارة حربية بعد الاستقلال تلتها وزارات أخرى وكان من الضروري جداً سن دستور للبلاد، ولاسيما بعد أن نال المغرب استقلاله ذلك لأن الدستور والاستقلال توأمان يسيران جنباً إلى جنب حتى يقال أن الدستور هو الجسد والاستقلال هو الروح[26].

وقد كان من المفروض أن يسود نظام الملكية الدستورية طبقاً لمطالب الوطنيين وتصريحات الملك نفسه، وقد أنشئ بالفعل مجلس المستشارين أو (المجلس الوطني) مكوناً من 76 عضواً وفيه تمثل مختلف الاتجاهات السياسية والمهيمنة والطوائف حتى الأقلية اليهودية، وكان هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية للبلاد ورئيس هذا المجلس هو الملك، ثم صدرت (الشرعية الملكية) وتتضمن الأسس العامة التي يقوم عليها النظام الذي بدى مع الملك محمد الخامس يحد من سلطاته بنفسه بانتظار وضع الدستور، وفي هذه الشرعية تضمنت أيضاً إنشاء جمهورية وطنية استشارية ذات صلاحيات أكبر من تلك التي قامت عام 1956 في إطار النظام الديمقراطي وتنازل الملك عن بعض سلطاته[27].

وفي تلك الأثناء نشطت القوى الوطنية (أحزاب ونقابات وقوى معارضة) وأخذت تطالب الملك بإنهاء الوضع الاستثنائي في البلاد وذلك بسن دستور دائم ينظم أمور الدولة ومؤسساتها وفق أسس ديمقراطية سليمة وكذلك يضمن للمواطنين حرياتهم وواجباتهم [28]. وفي أواخر عام 1960 أعلن الملك عن إنشاء مجلس دستوري، وكان بمثابة مجلس تأسيسي، مهمته وضع دستور للبلاد إلا أن الخلافات التي حدثت داخل المجلس من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى أدت إلى عدم نجاح هذا المجلس في مهمته الدستورية .

وبعد أن تولى الحسن الثاني العرش بعد وفاة والده عام 1961 عهد إلى نخبة حكومية منتخبة لوضع دستور المغرب عام 1962 وأعلن كل من حزب الاستقلال والحركة الشعبية وحزب الأحرار المستقلين عن موافقتهم على هذا المشروع الدستوري، في حين عارضه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الدستوري، وقد أجرى الاستفتاء الشعبي على مسودة الدستور. وبعد التصويت على مشروع الدستور استكمل الدستور شرعيته القانونية وبهذا يكون المغرب قد مر بتجربته الدستورية الأولى اعتباراً من يوم التصويت المعلن عنه بتاريخ 24 كانون الأول 1962 وبذلك خطى خطوة جبارة في تاريخه الحديث لأنه أخرجها لأول مرة من حكم لا دستوري إلى حكم دستوري[29].

وعلى أثر ذلك جرت الانتخابات النيابية في العام الثاني وجرت انتخابات أخرى منظمة لتقوم بانتخابات المجلس العلوي الذي يدعى (مجلس المستشارين) والانتخابات الجماعية (المجالس البلدية والقروية) وانتخابات الغرف التجارية والصناعية وانتخابات المجلس الإقليمية ومجالس العمالات، وقد اجتمع البرلمان لأول مرة في 18 تشرين الثاني 1963 واستمرت أعماله حتى 23 مارس (آذار) 1965 حينما أعلنت حالة الطوارىء في البلاد. وذلك بسبب حوادث الدار البيضاء التي وقعت آنذاك[30].

وبعد خمسة سنوات عاشها الشعب المغربي في ظل دستور معلق وفي ظل حالة الطوارىء أعلن الملك الحسن الثاني عن رغبته بإنهاء حالة الطوارىء وعن سن دستور جديد للبلاد وذلك في 8 آذار 1970 وقد عوض هذا الدستور ومجلس المستشارين بمجلس واحد يضم 90 عضواً ينتخبون بالاقتراع العام المباشر و90 بالاقتراع العام غير المباشر عن الجماعات المهنية وفي 24 آذار عرض مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي ونال الأغلبية الساحقة، وبرغم ذلك فأن هذا الدستور كان أقل نضوجاً من دستور 1962 وجاء خالياً من الشعبية لذا فقد قاطعت كثير من الأحزاب والقوى الوطنية الاستفتاء والانتخابات التشريعية التي جرت في أجواء يشوبها التشكك بسلامتها ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في 15 يوليو (تموز) 1971 الأمر الذي لم يُحقق للشعب المغربي ما كان يبتغيه من حكم سليم مبني على قواعد الديمقراطية الحقة ، ولكن على الرغم من ذلك كله فقد كانت تجربة لها دور كبير في تعميق وعي المواطن المغربي والتعريف بأسس الديمقراطية الحديثة[31].

وبعد فشل التجربة الدستورية الثانية عزم الملك على فتح باب المفاوضات مع الأحزاب السياسية التي استمرت حتى عام 1972 وذلك سعياً للوصول إلى الحلول الناجحة للأزمة الدستورية التي تمر بها البلاد وقد ساعد ذلك في التعجيل ببداية وضع جديد للحالة الاستثنائية حتى سن دستور عام 1972، فقد أظهر فيه الحكم مرونة تجاه المعارضة إذ أتيح لها أن تعبر وتنتقد سياسة الحكومة بحرية أكثر من السابق.

وقد كان أهم حدث عرفته المغرب آنذاك هو استرجاعها لأقاليمها الصحراوية التي كانت تستعمرها أسبانيا، وكان من نتائج هذا الحدث أن عبر الملك عن رغبته في إقامة المؤسسات التي ينص عليها الدستور، وإجراء الانتخابات التشريعية التي كانت بدايتها انتخابات عام 1976 والتي شاركت فيها معظم القوى الوطنية، والذي حدا بهذه القوى للمشاركة في هذه التجربة الدستورية،

هو التأكيد من طرف السلطة على مبدأ حياد الإدارة وقد تجلى ذلك بإنشاء مجلس لمراقبة الانتخابات والذي ضم تمثيل جميع الأحزاب السياسية.

وفي حزيران 1977 خاض الشعب المغربي بواقعية وموضوعية تجربة الانتخابات النيابية ولأول مرة في تاريخ حياة التجارب الدستورية المغربية اشتركت جميع الأحزاب السياسية في هذه التجربة الفريدة ورغم أن النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات لم تكن تعبيراً ديمقراطياً حقيقياً، لكنها تعد بداية المسيرة الديمقراطية وتجربة فريدة من نوعها والوسيلة التي ارتفع فيها صوت الشعب عالياً داخل البرلمان وتعدّ أيضاً وسيلة لمشاركة فعالة في مراقبة الحكم، وبالتالي كان البرلمان واجهة نضال وأداة انتاج وإنجاز لمسيرة جديدة لصالح الشعب[32].

وعلى الرغم مما وجهته التجربة الديمقراطية الدستورية في المملكة المغربية من عقبات ومشاكل فأنه يمكن القول أنها كانت تعبر عن الروح الديمقراطية العالية التي تحلى بها الملك والشعب على السواء، لأنها كانت تخطو خطوات لا بأس بها في مجال بناء وتكريس المؤسسات الديمقراطية وما يخفف من وطأة المآخذ التي تسجل على تعثرهذه التجربة ، هو حداثة الدولة ومؤسساتها المستقلة كما أن كل تجربة تبقى بحاجة إلى الوقت الكافي لكي تصبح ممارسة ناجحة لاسيما وأن الديمقراطية تبقى ممارسة قبل كل شيء.

المبحث الثالث:

الملك المغربي يسود ويحكم

شهدت معظم المجتمعات التي تحكمها نظماً ملكية، حوادث وصراعات، وكانت تحمل في طياتها جوانب من معارضة النظام الملكي الذي كان يستحوذ على كافة السلطات التشريعية والتنفيذية في بلدانها فقد شهدت معظمها ثورات عنيفة كان قد أطيح في كثير منها بهذا النظام، ولكن نظماً أخرى تنازلت عن بعض سلطاتها المذكورة إلى مؤسسات دستورية معينة أو منتخبة ووصل الحال إلى أن جردت (في بعض الدول مثل بريطانيا) الملكية من معظم السلطات وأصبح الملك رمزاً للسيادة والوحدة الوطنية وطبقت عليه قاعدة (أن الملك يسود ولا يحكم).

ولا تنطبق هذه القاعدة على الملك المغربي، بل أن موقعه يتراوح بين الحيادية الواعية بعيداً عن الخلافات الدائرة بين القوى السياسية وبين الهيمنة الكاملة على الحياة السياسية بالمغرب، وقد كان محمد الخامس يتمتع بنفوذ شخصي قوي، إذ قدم نفسه كحامل للسيادة الوطنية ولم تكن أية مجموعة قادرة على أن تجادله في ذلك وتصرف كرمز وحيد للأمة وللسيادة الوطنية، وتَحُول فعلاً إلى أن تحوّل سلطتها المعنوية إلى سلطة سياسية ودستورية، ولذلك يقر أعضاء

اللجنة المغربية أنه لا مشروعية ولا منفذ إلى الحكم بدون القصر، إذ أصبح الأخير محرك الحياة السياسية ومنظمها ولا يستطيع أحد أن يقوم بمبادرة ما دون أن يأخذ ردود فعل القصر بعين الاعتبار[33].

ومن جانب آخر كان السلطان الذي استبدل بصفة الملك في عام 1957 يمارس سلطة مطلقة[34]، لذا يصر الملك المغربي على أن يكون موجوداً في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد أو حتى الدين، فهناك مراقبة مستمرة لجميع الحالات التي مر بها من تشكل مراكز للنفوذ المستقل، بل وإرادة مستميتة لمنع تبلور أية كتلة متميزة للملك إذ قد يكون مصدر كل مبادرة، فإن لم يستطع ذلك فعلى الأقل الوسيط الضروري لجميع التحركات[35].

وعلى هذا الأساس كان النظام الملكي يسعى جاهداً إلى تجنب إنشاء مثل هذه القوة؛ لأنه يخشى أن يصبح سجيناً أو ضحية لها بأسرع ما يكون، بعدما كان سيداً للموقف، لذا فضل أن يضطلع بدور الحَكَ َمْ وخضع سلوكه هذا لبعض المبادئ البسيطة منها:

1. عدم السماح لأية جماعة أن تتقوى أكثر من اللازم.
2. تشجيع كل المنافسات الممكنة للحيلولة ضد هيمنة واحدة منها.
3. من جهة أخرى عدم قبول اعتراض أية جماعة مهما كانت بما في ذلك أحزاب المعارضة إذ يمكن أن يعطل نشاطها مؤقتاً وأحياؤها عند الضرورة.
4. يرتكز سلوك العرش على عدم ربط مصيره بمصير الجماعات التي يساعدها على الظهور وعدم تبني مواقفها أو برامجها.

وتحيط الملك مجموعات من الاتباع المخلصين لكنه يسعى إلى جلب النخبة بكاملها إلى داخل شبكة أنصاره، ورغم أن بعض الجماعات ربطت مصيرها ومصالحها بمصالح القصر أكثر من الأخرى، ويؤكد الملك على مفهوم النخبة كعائلة كبيرة ملتفة، مهما كانت الاختلافات بين ممثليها، حول مبدأ التفوق المطلق للعرش(36).

إن القاعدة الوحيدة من قواعد اللعبة السياسية التي لا يشوبها أي تمحض ويؤدي خرقها إلى عقاب مباشر هي القاعدة التي تنص على أن شخص الملك ومؤسسة العرش لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تهاجم أو تتعرض للنقد بصورة مباشرة وعلنية، لذا يتجنب الجميع بعناية مسألة السيادة الملكية.

وقد وضع قوانين هذه اللعبة الملك نفسه وقرر أنواع المكافآت والعقاب بجانب ذلك يستعمل كل ما لديه من وسائل الضغط لدفع النخبة إلى الدخول في مخططاته وإثارة شعور جماعي لديها

شعور الجماعة المحظوظة التي تعرف أنها تدين له بكل ما تملكه من امتيازات، وبعد إعلان جماعات النخبة عن خضوعها لقواعد اللعبة يرخص لها بالتسابق لتوزيع منافع النظام بينها، ويظل الجيش قوة احتياطية ضد كل من يريد إنكار حق الملك في تسيير اللعبة حسب رغبته. وأخيراً لا ينقطع عن تذكير جميع المشاركين أن هيئته الدينية تمده بسند شعبي يجعله فوق كل الجماعات التي تكوّن النخبة[37].

وعلى هذا الأساس تسعى الملكية جاهدة للحفاظ على التوازن بين جميع التشكيلات السياسية، إذ يجب أن لا تتقوى أي منها أكثر من اللازم، ويجب أن لا تختفي أي منها بصفة نهائية، وتنطبق هذه السياسة على أحزاب المعارضة مثلما تنطبق على الأحزاب الموالية للعرش وتتمثل الحكمة عند الملك في تشجيع الانشقاق حتى بين الجماعات التي لا يشك في ولائها للقصر[38].

وبسبب هذا الوضع لا يحتاج الملك للتدخل باستمرار، وحين يتدخل يكون ذلك بطريقة معتدلة، فهو نادراً ما يستعمل سلطاته القسرية، ولكنه يستعملها بما فيه الكفاية كي لا ينساها أحد، وفي المقابل فهو يستعمل جميع وسائله كلها أو جميعها في الإغراء وبطريقة فعالة، وهو يعرف بصفة شخصية كل الذين لهم شأن في المغرب، ولا يجهل شيئاً من خصائصهم وصراعاتهم، ويساعد هذا على تنشيط الانقسام ضمن فصائل النخبة ومراقبة التنافس بينها[39].

على ذلك يمكن القول أن اختيار الملك المغربي (سواء محمد الخامس أو الحسن الثاني) لهذا الموقع يجلب له منافع جمة، من أهمها هو الاحتفاظ بموقع الحكم الذي يفصل في كل المنازعات وبين كل الأطراف، وبالتالي تبقى المؤسسة الملكية في قمة الهرم السياسي، والاحتفاظ بإمساك خيوط اللعبة السياسية باقتدار، وتقريب، وأبعاد أي من العناصر أو القوى إلى القصر، فضلاً عن الاحتفاظ بالشرعية الدينية والتاريخية والسياسية التي تؤهل الملك للتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة تجعل منه (أي الملك) يحكم ويسود بل ويتحكم في المسيرة الديمقراطية في البلاد إن لم نقل يهيمن على كل شيء فيها.

المبحث الرابع:

سلطات وصلاحيات الملك بعد الاستقلال

يحمل الملك المغربي لقب (أمير المؤمنين) وذلك لكونه يجمع بين المهام الدينية والدنيوية، وكان إيمان محمد الخامس يؤهله لهذا الدور، فلقد ترعرع في جو ديني جعله يستقي قوته الروحية من الإسلام[40].

لذا يشكل الملك أباً للعائلة الروحية التي يتجاوز اتساعها حدود النخبة ويعمل على توسيع شبكات نفوذه داخلها كما يعمل على الزيادة من عدد تخالفاته داخل أسرته الدنيوية، وتتحرك هاتان الأسرتان تحت قيادة شخصين متميزين يجسدهما فرد واحد: الملك ورئيس الدولة المغربية وأمير المؤمنين الشريف[41].

وعلى هذا يمسك الملك بشرعية دينية تؤكدهما النصوص وتعمقها التجربة اليومية، فحتى الجماعات الإسلامية لا تطعن في شرعية الملك إلى حدود معينة ، أن هذا الصنف من الشرعية ذات المصادر المختلفة يعطي الملك مكانة لا تعادلها مكانة أخرى ليس داخل المؤسسات فحسب بل فوقها أيضاً، فهو يستند إلى هذا الجهاز الآيديولوجي الذي يؤكد الوحدة والإجماع والالتحام بين الشعب والملك من ناحية ويعتمد على جهاز إداري وعسكري أنشأه الاستعمار وتم تدعيمه فيما بعد من ناحية أخرى، فالملك قادر إذاً في هذا الإطار أن يحدد مؤسسته (كملكية حاكمة) (أن تاريخنا يصرخ بهذه الحقيقة، فلا وجود للمغرب بدون ملكية شعبية، فالشعب المغربي في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ملكية شعبية إسلامية حاكمة.... ولهذا فالملك هو الذي يحكم في المغرب ولا يفهم الشعب أن لا يحكم الملك)[42].

ويضاف إلى ذلك فأن الملك المغربي يتمتع بشرعية تاريخية نضالية، إذ أن السلطة الملكية تتنزل داخل الاستمرارية التاريخية للمجتمع المغربي، فالعاهل المغربي ينحدر من عائلة قد تماثل في تاريخها مع تاريخ المغرب منذ أربعة قرون على الأقل، ولقد قام العلويون بدور أساسي في الدفاع عن الاستقلال الوطني وعن القيم الأساسية للمجتمع ومن الطبيعي أن يكون التركيز على الحقبة الجديدة التي تحلت فيها اللجنة الشعبية مع محمد الخامس، وأدت إلى طرد المستعمر وتحقيق الاستقلال.

لذا يعد استقلال المغرب انتصاراً لفائدة الملكية بدون منازع، هذه الملكية التي وظفت السلفية في خدمة الركيزة السياسية والحفاظ على الدولة[43]، وبالتالي أصبح الملك يحتل مكاناً فريداً في النظام السياسي المغربي وكل شيء فيه مرتبط بالمؤسسة الملكية.

وعلى أساس هذه الشرعية التي يمتلكها الملك المغربي دينية أو تاريخية أو نضالية، أصبح يتمتع بسلطات وصلاحيات دستورية وسياسية هائلة، وبالتالي فهو فوق كل مؤسسات وأشخاص النظام السياسي المغربي، وقد تكرس ذلك دستورياً في كل النصوص الدستورية التي صدرت في البلاد، ووظفت تلك النصوص فعلها في ممارسات الملك، لذلك كان من بين أهم خصوصيات وشكل نظام الحكم للملكة المغربية التي نص عليها دستور عام 1972، هي أنه نظام ملكي وراثي، أي أن رئيس الدولة في هذا النظام يتولى سلطاته عن طريق الوراثة، دون أن يكون للشعب رأي فيه، فقد نص المشرع المغربي في الفصل التاسع عشر من الباب الثاني من الدستور المذكور بأن : (الملك، أمير المؤمنين، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد، وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وشخصية مصونة لا تمس وهو رأس السلطة التنفيذية)[44].

أما فيما يخص العرش وكيفية انتقاله، فقد نصت المادة (20) من دستور عام 1962 على أن (عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة..)[45].

وقد اشترطت الدساتير المغربية الثلاث (62، 70، 1972) على من يتولى العرش أن يكون بالغاً لسن الرشد، وإن لم يكن بالغاً يمارس من اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية مجلس الوصاية وفقاً لما نصت عليه الدساتير المذكورة، ويرأس هذا المجلس أقرب الأقارب إلى الملك وأكبرهم سناً، كما يتركب مجلس الوصاية فضلاً عن الرئيس من رئيس المجلس الأعلى، ومن رؤساء الجامعات ورئيس مجلس النواب والمستشارين، ورغم أن دستور عام 1972 كان قد أقر رئيس الدولة يملك ولا يحكم، بالتالي، فهو لا يتمتع بسلطة فعلية، وبذلك فهو غير مسؤول، أن الغاية من هذا النص فقط لإسباغ صفة القدسية على شخص وتصرفات الملك، لأن أفعاله وأحكامه ودوره لا تترتب عليها أية مسؤولية ولا يمكن لأي شخص أو مؤسسة أو أية جهة أن توّجه نقداً أو تهاجم المؤسسة الملكية لأي سبب كان، وبالمقابل فإن الملك طبقاً لأحكام الدستورية يمارس سلطات وصلاحيات واسعة، إذ يترأس جلسات العمل، أي يرأس مجلس الوزراء ويمارس سلطة فعلية بالرغم من أن (ذاته لا تمس)، وبناء على ذلك يكون غير مسؤول ويبدو أن هذا لا يؤثر في فكرة النظام البرلماني الذي أخذ به المغرب لأنه لم يعد ألا حيثما بدأ. وإنما تطور فاتخذ عدة صور تتفق في لجوهر وتختلف في بعض النواحي بالنسبة لبعض المواد التي قام عليها النظام البرلماني المغربي[46].

كما يرأس الملك المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط الذي يختص بالشؤون الاقتصادية والإدارية للدولة والذي نصَّ عليه الدستور المغربي لعام 1972.

وفي الوقت الذي نص الدستور المذكور على أن القضاء مستقل عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية (المادة 82) فإن الأحكام التشريعية لا تصدر ولا تنفذ ألا باسم الملك، كما أن تعيين القضاة لا يتم ألا بمرسوم ملكي وباقتراح من المجلس الأعلى للقضاء[47].

وقد عُدِّل الدستور المغربي المذكور (1972) في شهر (أغسطس آب 1992) ليخوّل المزيد من سلطات الملك إلى الحكومة والبرلمان وذلك تلبية لمطالب أحزاب المعارضة البعيدة عن السلطة مع تأكيد الملك على أن هذا التخويل (التفويض) لا يعني أنه يسندها لجهات أخرى، مشيراً إلى أنه مستمر في الحكم والسلطة، كما أكد على أنه لا يزال هو الكفيل للسلوك السليم لشؤون الدولة بطريقة متوازنة[48].

إذ تشمل التعديلات الجديدة أن يقوم الملك باختيار رئيس الوزراء الذي يمثل الأغلبية البرلمانية، على أن يقوم رئيس الوزراء باختيار وزرائه الذين يكفلهم الملك وذلك بعد أن كان الملك يختار أي شخص ليصبح رئيساً للوزراء.

كما تشمل التعديلات الأخرى منح البرلمان سلطات جديدة لإقرار برامج الحكومة وتشكيل لجان تحقيق في أنشطة الحكومة والاقتراع بالثقة على الحكومة. ويجب على الملك أن يصادق على التشريعات الجديدة خلال 30 يوماً من موافقة البرلمان عليها[49].

وفي الوقت الذي بقي الملك يحتفظ بحق إعلان الطوارئ عندما تتعرض البلاد ومؤسساتها للتهديد لن يحل البرلمان تلقائياً مثلما كان الحال في الماضي.

كما أقرت التعديلات الدستورية الجديدة هيأتين جديدتين هما المجلس الدستوري ومهمته التأكد من مواكبة التشريعات للدستور الجديد ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للإشراف على السياسات الاقتصادية والاجتماعية[50].

ومع كل ذلك يبقى الملك المغربي يحتفظ بسلطات وصلاحيات تجيز له تحريك قواعد اللعبة السياسية والعمل على ترتيب البيت المغربي بما يحافظ على توازن واستقرار المؤسسات وبما يحقق الهيمنة التي يحتفظ بها الملك على المؤسسات والقوى والأحزاب السياسية في النظام السياسي المغربي.

المبحث الخامس:

الملك والمشاركة السياسية

عُرف عن المواطن المغربي أنه ليس من طبعه الانسياق نحو الحكم المطلق بل أن لديه ميلاً كبيراً نحو حكم الجماعة ونظام الشورى مهما كان شكله، الأمر الذي تجلى في صور وأساليب الحكم التي خضع لها على مدى تاريخه الطويل منذ عرف البربر المجالس القروية والمجالس البلدية والغرف المنتخبة التي تستقل بحكم المدن، وفي عهد المرابطين كان هناك نظام استشاري، ثم في عهد دولة الموحدين كانت الخلافة تقوم على أساس البيعة ثم تأثر المغرب بتطور فكرة الديمقراطية في العالم بصفة عامة وفي الشرق الإسلامي خاصة حتى شهدت بدايات القرن الحالي تطورين مهمين أولهما الدعوة إلى تطوير الحكم نحو الديمقراطية الدستورية لتوسيع المشاركة السياسية، وثانيهما الحملة الاستعمارية المعادية إلى المغرب التي تمكنت من فرض الحماية على المغرب 1912 التي عطلت الكثير من عملية المسير نحو الديمقراطية.

وعندما حصل المغرب على استقلاله في آذار 1956 بدأ التفكير الوطني يتجه نحو إيجاد نظام تدريجي يسير نحو الديمقراطية من القاعدة حتى الوصول إلى تكوين (مجلس الأمة) الذي تأسس بالفعل عام 1956 ليكون بمثابة مجلس استشاري لدى الملك وليس مجلس تشريعي يحقق الفكرة الديمقراطية التي كان يتمناها الشعب المغربي، وكانت المهمة البالغة الاتقان التي كان يحطها المجلس الحكومي الأول هي:- (خلق تشريعات ديمقراطية ناتجة عن انتخابات حرة قائمة على مبدأ فصل السلطات في حكومة ملكية دستورية)[51].

ففي بداية عام 1956 أعلن الملك أن هذا الأمر (ملكية – دستورية) لا يمكن تحقيقه حتى (تسمح الظروف بمشاورة حرة للرغبات الشعبية)، وقد تكون المجلس الوطني الاستشاري في تشرين الأول (اكتوبر) 1956 وفي الخطاب الافتتاحي لهذا المجلس اعتذر الملك عن التأخير في الخطوات الديمقراطية بقوله: "أنه من اللازم أن نسير بالتدريج لكي تبذر بذور الديمقراطية على أسس من النضج السياسي والتقدم الاجتماعي"[52].

وقد ظهر إصرار الملك على إدخال شكل من أشكال الحكومة النيابية وذلك لفسح المجال أمام الشعب المغربي للمشاركة في الحكومة وفي الجمعية التشريعية، ولكن مع ذلك احتفظ الملك بجميع السلطات على المجلس وكان بمقدوره أن يحل المجلس وقت ما يشاء، وان ينهي أية جلسة في أي وقت، وأن يعزل أي عضو متى شاء. وما أن تولى الحسن الثاني العرش بعد وفاة والده في شباط (فبراير) 1961 حتى بَيَّنَ التزام والده للشعب المغربي بقوله: "لن تمضي سنة 1962

حتى نكون قد وفينا بوعدنا ووضعنا بمشاركة شعبنا دستوراً يحدد السلطة وينظمها ويمكن لجميع الأفراد من أن يشاركوا بوساطة تمثيلهم في تسيير الشؤون الوطنية ويراقبوا أعمال الحكومات التي تشكل آنذاك طبقاً لمقتضياته"[53].

ورغم ما عرفته الحياة السياسية في المغرب من مشكلة تتعلق بتوزيع النفوذ بين الملك والقوى السياسية التي تولدت عنها مشكلة التضارب بين الأيديولوجية الملكية وهي فوق الدستور والأيدلوجية الديمقراطية وهي متجذرة في عمق المجتمع والتاريخ المغربي وتحملها الأحزاب السياسية، وعلى الرغم من الخصوصية والأهمية التي طبعت التجربة المغربية في هذه المسألة وعلى رغم طموح المناضلين في الحركة الوطنية إلى التوفيق بين المؤسسات المغربية التقليدية ومبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن واقع الصراع من أجل الاستئثار بالسلطة، كان قد قَسَّمَ الأطراف السياسية في المغرب بعد الاستقلال، إن هذه الآفاق تبدو مرتكزة على نوع من سوء التفاهم، فأغلب الأطراف كانت تعتقد أنه من الممكن أن توزع السلطة، ولكن في النهاية سادت إرادة القصر في المحافظة والسيطرة على النفوذ بكامله[54].

وقد استثمر الملك هذه المسألة ليتخذ لنفسه موقع الحكم بين القوى السياسية المتعددة وهو الذي ابتعد عن حزب الاستقلال بل وحَرَّضَه على تأسيس تشكيلات معادية لهذا الحزب بهدف خلق أطار تتبلور فيه القوى السياسية ويتاح له بالتالي أن يطالب بدور الوسيط المنصف، الذي يفصل بين الجماعات المختلفة رغم أنه كان بإمكانه (الملك وهو رمز السيادة الوطنية والمقاوم الأول) أن يمارس دور القائد والموجه ويوظف الحماس الشعبي لتنفيذ أي مشروع يراه مهما تطلب من تضحيات وكان الدستور الأول الذي صدر بعد الاستقلال عام 1962 أول تجربة حقيقية في المغرب، فقد كان يضمن قيام نظام دستوري ديمقراطي تكون فيه السيادة للأمة كما ضمن حرية الأحزاب وجميع الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الظروف حالت دون الاستمرار في هذه التجربة مما أدى إلى إيقاف العمل بالدستور. وقد كان من أبرز ما جاء في هذا الدستور التأكيد على تأمين استمرار صيرورة سياسية تستوجب وجود حكم معترف به على المستوى الوطني وتساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب[55].

ولكن بعد هذه التجربة الدستورية التي شهدها المغرب عام 1962 التي أرست قواعد الديمقراطية البرلمانية للفترة بين 1963-1965 لم يرض الملك عن هذه التجربة لأنها غرقت في النزاعات العميقة بين الأحزاب والقوى السياسية والنواب المنتخبين دون أن تفرز أغلبية، وقد هاجم

الملك مفهوم الديمقراطية البرلمانية في هذه الفترة وأكد أنها قد عرفت الكفاح ضد الفقر، وأن البرلمانية تتناقض مع الديمقراطية الحقيقية، عندما حُلَّ البرلمان في حزيران 1956 أكد الملك أن مناقشات البرلمان العميقة كانت ستنال من الديمقراطية المغربية[56].

لذا فقد فَضَّلَ الحسن الثاني أن يعود إلى أسلوبه المألوف الذي يعتمد المجالس الاستشارية التي يعين أفرادها بمرسوم ملكي، إذ سبق أن جَرَّبَ هذه الطريقة بنجاح الملك محمد الخامس بين العامين(1957-1958) وكررها الحسن الثاني عام 1968 وهذه المجالس لها دورٌ استشاري فقط، وللملك كامل السلطة في حلها واستدعائها.

ثم أُعلن الدستور الثاني في يوليو (تموز) 1970، بعدها جُمِّدَ مجلس النواب نتيجة التشكيك في نزاهة الانتخابات ومعارضة بعض القوى الوطنية، وقد أوقف العمل بالدستور حتى عام 1973 بعدها أصدر الملك الحسن الثاني دستوراً جديداً هو الثالث في عهد الاستقلال والذي حصل على الأغلبية في الاستفتاء، وعليه رغم معارضة الكتلة الوطنية المكوّنة من الحزبين الرئيسين (الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وحزب الاستقلال) ورغم مطالبة حزب الدستور الديمقراطي بإجراء تغيير جذري للدستور وهو ما أيدته الهيئات النقابية والطلابية التي قاطعت المشاركة في الاستفتاء ورغم ذلك كله ظل الدستور الثالث مجمداً أيضاً حتى عام 1977، وكانت قد حصلت أحداث خطيرة في حياة المجتمع المغربي (في إطار النخب أو المحاولات الانقلابية سنة 1972-1974) الأمر الذي أدى إلى تكوين قناعة لدى الملك ومستشاريه بوجوب أنها حالة الطوارئ وفتح باب الحوار والمشاركة، الأمر الذي يتطلب استبدال جيل الاستقلال بجيل جديد، كما أن الأمر أصبح يتطلب فسح المجال أمام أبناء الريف الذين يمثلون الأكثرية وفوز ممثليهم في الانتخابات التي جرت في 1963 كانت بنسبة تقل كثيراً عن أبناء المدن[57].

وفي الوقت الذي استمرت فيه الأحزاب تتنافس على السلطة وكانت تتباين مواقفها من الملكية ومسألة توزيع السلطة التي لم تجدِ نفعاً بل استمر القصر الملكي في فرض آرائه فيما يخص الأسس التي يرتكز عليها النظام السياسي المغربي والتي أخذت (هذه الأسس) شكلاً قانونياً من ناحية، كما جاء في ميثاق دستور 1962 وفي دستور 1972 وأخذت من ناحية أخرى شكل أيدلوجية خاصة وكأنها أساس المجموعة الوطنية بكاملها.

وقد شهد المغرب على الدوام نقاشات متواصلة ومفتوحة فيما يخص تطبيق الديمقراطية وتحقيق التوازن بين المؤسسات الدستورية والسياسية، كما شهد تعليقاً هذه المؤسسات، ثم وفي كل مرة دعوة إلى الوحدة القومية لتخفيف التوترات التي تكون قد اشتدت وتراكمت بين الملكية

والقوى السياسية، وذلك بسبب التضارب بين إيديولوجيتين يتبناهما النظام، الأولى تكون وحدودية وهي فوق الدستور ونعني بها الايديولوجية الملكية، والثانية ديمقراطية وهي متجذرة في عمق المجتمع والتاريخ المغربي وتحملها الأحزاب السياسية[58].

ولكن مع هذا يمكن القول أنه لا يجب أن تحول السيطرة الملكية دون ديمقراطية النظام السياسي التي تظهر بصورة واضحة في تعدد الأحزاب وفي عزمها على المشاركة في ممارسة السلطة، أو على الأقل في التأثير على توجهاتها.

وفي الوقت نفسه لا يعني وجود (14) أربعة عشر حزباً معترف بها في المغرب لا يعني ذلك أن الديمقراطية تشغل حيزاً كبيراً في النظام السياسي للمملكة إذ أنه في واقع الأمر لا يوجد أكثر من (4) أو (5) أحزاب ذات شأن وتمثل اتجاهات متميزة من الرأي العام الماضي، ولكن مع هذه الاحترازات يجب الاعتراف أن التعددية حقيقة واقعة لا مجال لتجاهلها، فهناك أحزاب تؤيد السياسة الملكية وأخرى معارضة تناهض هذه السياسة في بعض الظروف وقد تكونت الأحزاب الموالية للقصر على أسس إقطاعية أو شعبية معينة والتي استجابت بصفة خاصة إلى حاجة العرش للحد من نفوذ حزب الاستقلال أو الأحزاب المعارضة الأخرى[59]. وقد جرت هذه العملية ولا زالت تجري في إطار اللعبة السياسية المعروفة التي يحرك عناصرها الملك نفسه. لذا نجح الملك في أطار هذه اللعبة في تشتيت القوى السياسية وتشكيل قوى مناهضة حتى استطاع في نهاية المطاف أن يضع نفسه فوق كل النزاعات وقد انصبت هذه الاستراتيجية البعيدة المدى في نسق ترتيب المؤسسات التي لم تعد سوى قنوات لتحرير الإرادة الملكية وبالتالي لا يمكنها (أي المؤسسات) أن تصبح مراكز قرار مستقلة ولا يمكنها أن تصبح مراكز معارضة للسياسة المركزية للنظام، لذا لم يترك هذا الترتيب المؤسساتي سوى هامش صغير للأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة[60].

ورغم ما جاء في الدستور المغربي لعام 1962 من أن:_ "الأحزاب السياسية تساهم في تمثيل المواطنين... ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب"[61]. فإن هذا البلد لا تكمن أهميته في إفساح المجال للتطورات السياسية أو في ترسيخ التعددية، كما تقتضي ذلك قواعد اللعبة الديمقراطية، وإنما في إقرار تقسيم التمثيلية وتبعيتها وشرذمتها، حتى لا يجد الحاكم نفسه تحت رحمة أي حزب حتى ولو كان ذلك الحزب قد تأسس بتزكية من الملك ذاته[62]. فالملك استطاع أن يحدد مؤسسته كملكية حاكمة والتي تستند إلى شرعية دينية وتاريخية ونضالية ولكن الفترات التي شهدت الانفرادية الملكية بالحكم زادت الأوضاع تردياً وفشلت العائلة المالكة في تهميش القوى

السياسية وتفاقمت أزمات النظام وازدادت تناقضاته ولاسيما إزاء المحاولات الانقلابية وتحدي الحركات الاسلامية، ولكن بالمقابل افتقدت القوى التقدمية المعارضة لوحدة الصف، وهذه العوامل أقنعت الملك بضرورة سد الفراغ السياسي كما أقنعت الأحزاب المعارضة بالحاجة إلى الخروج من الهامش والبحث عن سبيل يضمن لها المشاركة السياسية[63].

وقد بدأ الانفتاح الديمقراطي يتعزز في انتخابات عام 1977 ورجع الأمل للأحزاب المعارضة في انطلاقة جديدة للحياة السياسية في المغرب التي شاركت فيها معظم الأحزاب والحركات السياسية المعارضة، كما شاركت أحزاب رئيسة في المعارضة في الحكومة منها الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وإن لم تكن متكافئة لكنها فعّالة في مراقبة الحكم وتُعَّد بداية في أصول الديمقراطية الحقة وتجربة فريدة ووسيلة للمشاركة في الحكم بنصيب أكبر.

أما الانتخابات التي جرت في المغرب عام 1984 ففي الوقت الذي اتسمت بغياب كبير في نسبة المشاركة التي لم تتجاوز الـ 67.43% فأن جميع الأحزاب المشاركة في المعركة الانتخابية وصل عددها من 9-12 حزباً حاولت الوقوف على أرضية مشتركة وتقديم برنامجها برصانة وهدوء وبالتالي فقد عبرت عن إعادة توزيع التوازن من جديد بين القوى السياسية التي لها دور حاسم في تحديد سياسة النظام وبناء حكومة قوية [64].

وعلى هذا الأساس يبدو أن الانتخابات التي تجري في المملكة المغربية تبرز أن الأحزاب السياسية لها دور مهم، ولكن في أطار قبولها لقواعد لعبة النظام، وبالمقابل فلا مكان لمن يعارض هذه اللعبة سواء كان ذلك عملياً أو حتى نظرياً، لذلك يمكن القول أن النظام السياسي القائم في المملكة المغربية لا يسمح بالتحول الحاسم من العمل التشكلي إلى العمل الفعلي في مجال المشاركة السياسية[65].

ذلك أنه يوظف لخدمة نخبة من الفئات العليا للمجتمع دون أن تستفيد الشرائح الدنيا في المجتمع من هذه المسألة، وبطبيعة الحال ينسحب هذا الواقع على الهيئات النيابية بشكل خاص، وذلك أن مثل هذه الهيئات تتطلب مجموعة من القوانين التي ترتبط بالمفهوم المقبول والعام للحكومة الديمقراطية، لذا يبدو النظام السياسي المغربي، أعجز من أن يضع مثل هذه القوانين لاسيما وأن الملك يحتفظ بالسلطات جميعها حتى أن التشريع يخضع برمته لموافقته، لذلك يبدو أن هذا النظام أقرب إلى البيروقراطية المركزية منه إلى الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية بالشكل المطلوب.

ورغم المآخذ التي قد تسجل على النظام السياسي في المملكة المغربية فيما يخص تجربته الديمقراطية وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية للأحزاب والقوى في إدارة دفة الحكم، ورغم تعثر هذه المسيرة الرائدة إلا أنها لم تتوقف لعدم توقف كفاح الشعب المغربي من أجل الحصول على حياة ديمقراطية، ورغم أن التجربة ليست مثالية ولم تستجب لكل المطالب الشعبية في ممارسة حماية الحريات العامة، ولكن هذه التجربة مكّنت الشعب المغربي من العيش في أجواء انتعاش الحياة الفكرية والسياسية وأعادت الشرعية لتنظيمات سياسية كانت محرومة.

الخاتمة:

في الوقت الذي عرف المواطن المغربي أنه ليس من طبعه الانسياق وراء الحكم المطلق بل أن لديه ميلاً كبيراً نحو حكم الجماعة ونظام الشورى أدرك السلاطين والملوك المغاربة هذا التوجه وقد حاولوا جاهدين تكريس وتوسيع نظام المشاركة السياسية من خلال العمل على تطوير الحكم نحو الديمقراطية الدستورية وقد حصل ذلك حتى قبل حصول المملكة على استقلالها.

وعلى الرغم مما عرفته الحياة السياسية في المملكة المغربية من مشكلة تتعلق بتوزيع السلطة والنفوذ بين الملك والقوى السياسية التي تولدت عنها مشكلة التضارب بين السلطة الملكية والمنهج الديمقراطي ، ورغم الخصوصية والأهمية التي طبعت التجربة المغربية في هذه المسألة ورغم طموح الشعب المغربي عامة والمناضلين خاصة في الحركة الوطنية إلى الموائمة بين المؤسسات المغربية التقليدية وعلى رأسها السلطة الملكية وبين ممثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن واقع الصراع من أجل الاستئثار بالسلطة كان قد قَسَّمَ الأطراف السياسية في المغرب بعد الاستقلال، ولكن الملك استثمر هذه المسألة ليتخذ لنفسه موقع الحكم بين القوى السياسية المتعددة وهو الذي ابتعد عن حزب الاستقلال بل وَحَرَّضَ على تأسيس تشكيلات معادية لهذا الحزب بهدف خلق أطار تتبلور فيه القوى السياسية ويتاح له بالتالي أن يطالب بدور الوسيط المنصف الذي يفصل بين الجماعات المختلفة رغم أنه بإمكانه (الملك وهو رمز السيادة الوطنية والمقاوم الأول) أن يمارس دور القائد والمرشد ويوظف الحماس الشعبي لتنفيذ أي مشروع يراه مهما تطلب من تضحيات.

لذا كان بإمكان الملك المغربي أن يكرس سلطاته ويعززها ويرجحها على سائر المؤسسات السياسية والدستورية، ومنذ البداية لاسيما وأنه كان يمتلك الشرعية الدينية والتاريخية والنضالية، ولكنه كان ذكياً بارعاً وسياسياً محنكاً (سواء كان محمد الخامس أو الحسن الثاني) فقد اختار دور الوسيط والحكم العادل والمنصف بين مختلف القوى والحركات والأحزاب السياسية في المملكة المغربية وإلى يومنا هذا، وان يمارس الحكم بشكل غير مباشر او من وراء الستار وفي الوقت نفسه استطاع أن يفسح المجال أمام مشاركة تلك القوى في إدارة دفة الحكم وبالتالي ضمن وجوده وسلطته المقدسة التي لا تمس كما، هيأ أجواء الاستقرار والأمن في ظل أجواء الديمقراطية والانتعاش الفكري والنمو الاقتصادي.

المصادر

1. Richard Lawless and Allan: Findlay, North Africa. London, New York, 1984, PP: 55-57.

2. لمزيد من التفاصيل أنظر: Gorjic Allen and uniwiltd, Morocco Under the Kohammed the fifth, London, RUSKIN House, 1961, pp: 126-129.

3. روم لاندو: محمد الخامس، ترجمة ليلى ابو زيد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1979، ص13.

4. المصدر نفسه: ص26 وكذلك: Richard Lawless.., Ibid, P58

5. المصدر نفسه: ص53

6. لمزيد من التفاصيل أنظر: Georje Alien.., Ibid, PP: 130-131.

7. روم لاندو: المصدر السابق، ص55.

8. المصدر نفسه، ص62.

9. علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، مراكس، القاهرة، مطبعة الرسالة، 1948، ص ص432-433.

10. أنظر: Georje Alien.., Ibid, PP: 130-131

11. روم لاندو: مصدر سبق ذكره، ص.71

12. لمزيد من التفاصيل أنظر: Douclas. E. Ashford: Political chanje in morocco, new JERSEY, 1961, PP: 77-80

وكذلك: R Law. iess.., Ibid, P:64.

13. د. نعمة السعيد: المغرب العربي، بغداد، 1979، ص.104

14. روم لاندو: مصدر سبق ذكره، ص ص98-.99

15. علال الفاسي، مصدر سابق، ص.417

16. روم لاندو: مصدر سابق، ص.417

17. أنظر: Georje Alien.., Ibid, PP: 132-133

18. أنظر: Ibid: P: 134.

19. محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، بيروت، دار الكلمة للنشر، ط1، 1983، ص148-.155

20. أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية، بيروت، دار الباحث، 1980، ص ص459-.460

21. نعمة السعيد: مصدر سبق ذكره، ص.228

22. المصدر نفسه، ص.220

23. د. صلاح العقاد: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، بيروت، 1971، ص.125

24. أنظر: Douclas. B, Ashfrod: Ibid, PP: 89-93.

25. نعمة السعيد: مصدر سبق ذكره، ص.219

26. أحمد سرحال، مصدر سابق، ص.464

27. نعمة السعيد، مصدر سابق، ص.221

28. أنظر: Douclas. B, Ashfrod: Ibid, PP: 89-93.

29. نعمة السعيد، مصدر سابق، ص.223

30. لمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد سرحال: مصدر سابق، ص ص462-465

31. نعمة السعيد، مصدر سابق، ص ص226-.227

32. جون واتربوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، بيروت، دار الوحدة، 1982، ص.241

33. أنظر: Douclas. E. Ashford: Ibid, P: 392

34. سمير امين: المغرب العربي المعاصر، ترجمة كميلي. قيصر. داغر، بيروت، دار الحداثة، 1981 ، ص.492

35. محمد احمد الشوماسي: الاستعمار الفرنسي في المغرب ، تطوان ، 1954، ص 34.

36. جون واتربوري: مصدر سابق، ص.139

37. المصدر نفسه: ص ص140-.144

38. المصدر نفسه: ص.221

39. المصدر نفسه: ص.242

40. روم لاندو: مصدر سابق: ص.45

41. جون واتربوري: مصدر سابق، ص.142

42. محمد عبدالباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب الاقصى ، بيروت ، 1985 ، ص 89 .

43. المصدر نفسه: ص ص41-.42

44. للتفاصيل حول صلاحيات الملك المغربي، أنظر دستور المملكة المغربية عام .1972

45. أنظر: دستور المملكة المغربية الصادر عام 1962، وكذلك دستور عام .1970

46. حزب الاستقلال: تقييم الوضع السياسي في المغرب، اللجنة الثقافية، ص.12

47. نعمة السعيد: مصدر سبق ذكره، ص ص 236-.237

48. جريدة الدستور أردنية) العدد 8979- الصادرة في 22/8/.1992

49. جريدة الشعب (أردنية) العدد 3356 الصادرة في 22/8/.1992

50. جريدة الدستور (أردنية) العدد 8979 في 22/8/.1992

51. جون واتربوري، مصدر سابق، ص.146

52. المصدر نفسه، ص.147

53. نعمة السعيد: مصدر سابق، ص.222

54. المصدر نفسه: ص.223

55. المصدر نفسه: ص 226 .

56. جون واتربوري: مصدر سابق، ص.145

57. الهرماسي: مصدر سبق ذكره، ص88-.89

58. المصدر نفسه: ص.90

59. المصدر نفسه: ص ص90-.93

60. المصدر نفسه: ص 94 .

61. أنظر الفصل الثالث في دستور الملكة المغربية الصادر عام .1962

62. عبد الحفيظ الرفاعي: التعرية الديمقراطية في المغرب، مسودة منشورات المستقبلات العربية البلدية، الرباط، .1983

63. الهرماسي: مصدر سابق، ص.94

64. المصدر نفسه: ص 95 .

65. المصدر نفسه: ص 96 .